كان احتجاز وسجن معظم رجال المراتب السياسية والتنظمية والادارية والمالية، كاف لتصفية الحركة أم لا. فلا شك ان الاعتقالات تشكّل ضربة موجعة للحركة، ولكن لا يجب الاستنتاج من ذلك انها سوف تختفي، الآن، عن الساحة الفلسطينية...» (المصدر نفسه).

وقال فولص، أيضاً، ان الافتراض القائل بأن الاثقال والتضييق على حركة حماس سوف يستقبل بارتياح في معسكر منظمة التحرير الفلسطينية، قد يتضح انه لا أساس له. فالدكتور حيدر عبد الشافي، تفضل، فعلاً، بالقول ان «الجميع يندد بقتل الابرياء بدم بارد، ولكنه سارع وأضاف «سواء أكان ذلك قتل هذا الرجل [طوليدانو] أو قتل الفلسطينيين على أيدي وحدات الموت الاسرائيلية». أمّا الناطقة باسم الوفد د. حنان عشراوي، فحذت حذوه قائلة: «حقاً هناك خلاف بين الفلسطينيين بالنسبة الى الطرق الكفيلة بانهاء وضع الاحتلال، ولكن كلنا شعب واحد وهناك اجماع بين كل الفلسطينيين بالنسبة الى الهدف الذي هو انهاء الاحتلال» (المصدر نفسه).

وانتقد المعلّق السياسي غادي ياتسيف التبريرات التي طرحها وزراء حركة ميرتس في سياق دفاعهم عن موقفهم الداعم لقرار الابعاد. قال ياتسيف، ان ما هو أكثر اثارة للغضب هو ذلك الادعاء المتبجح والابوي «نحن سعداء جداً لأنكم غاضبون ايها الاولاد [الاشارة هنا الى الانتقادات الشديدة في صفوف شبيبة ميرتس لموقف وزراء الحركة]. انه لحسن جداً ان تواصلوا التمسّك بالقيم التي زرعناها فيكم، ولكن بالنسبة الينا، نحن النخبة، يجب ان نتخذ القرارات، وان نختار بين بدائل عدّة، وان نعتمد في ذلك على المعرفة المحفوظة، فقط، لوزراء الحكومة». وأضاف ياتسيف «مَنْ يتفوه بهذا الادعاء، يعلم جيداً ان لا معنى له. فوزراء الحكومة لا يوجد في حوزتهم اية معلومات سرية تحتم عليهم اختيار هذه العقوبة أو تلك» (عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/٢٥).

كذلك نفى ياتسيف الادعاء الذي طرحه الوزير يئير تسبان لناحية انه كانت لدى وزراء حركة ميرتس خشية من ان يتسبب عدم دعمهم لقرار الابعاد بتفكيك الحكومة وتشكيل حكومة من العمل وأحزاب اليمين الصغيرة أو ربما حكومة وحدة وطنية لا مكان لحركة ميرتس فيها. وقال ياتسيف «تشكيلة هذه الحكومة ليست تعسفية، وليست نابعة، فقط، من ارادة رئيس الحكومة. فهذه التشكيلة نابعة من ميزان القوى في الكنيست، ومن انقسام الآراء داخل حزب العمل، ومن جامع مشترك كبير نسبياً بين الشركاء الثلاثة» (المصدر نفسه).

من ناحية أخرى، تناول المعلّق الصحفي، حامي شاليف، الادعاء الذي تكرر في تصريحات معظم الوزراء من ان الهدف من عملية الابعاد هو ضرب حركة حماس وانقاذ السلام، فقال «ان وزراء اليسار قد ابتلعوا هذه النظرية [من تبريرات رابين]. وفجأة، أصبحوا خبراء كبار في سيكولوجية الشارع العربي، وأشار بعضهم بصراحة، في خلال المناقشة في جلسة الحكومة، الى ان ابعاد المئات من نشيطي [حماس] سوف يقود الى تعزيز مكانة القوى المعتدلة في الشارع الفلسطيني، أي الى تعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية. لكن عقوبة الابعاد، كما هو معروف للجميع، تعتبر من جانب الفلسطينيين جميعاً العقوبة الاقسى الموجودة في مستودع اسحة الادارة الاسرائيلية. وعلى الاقل، فبالقدر ذاته من المعقولية الذي يمكن ان ننسبه الى الافتراضات الحكومية، يمكن، ايضاً، التقدير ان الابعاد الجماعي سوف يتسبب في غليان وهياج الشارع الفلسطيني، وسيقود الى توحيد الصفوف، واعلاء شأن حركة حماس» (دافار، ١٨/١٢/١٩٩٢).

ولناحية الآثار السلبية التي قد تترتب على قرار الابعاد، قال شاليف «ان قرار الابعاد يبدد جزءاً كبيراً من السمعة الطيبة التي حازت عليها هذه الحكومة على الصعيد الدولي، وبخاصة مقارنة بالحكومة السابقة. فالقرار قد يخلق ثغرة أولى في العلاقات مع ادارة [الرئيس الاميركي بيل] كلينتون، قبل ان تبدأ بمزاولة مهام منصبها، وبخاصة على خلفية الحساسية الخاصة للحزب الديمقراطي ازاء موضوع حقوق الانسان بعامة، وحقوق الفلسطينيين بخاصة. وهو يعرض للخطر عملية السلام، وقد يخلق آلية عربية عامة تقود الى الانهيار الكامل والقاطع للمسار. وهو يعيد اسرائيل الى مجلس الامن الدولي، بعد فترة غياب طويلة عن مداولاته من خلال دورها الكلاسيكي كالابن العاق لهذا العالم» (المصدر نفسه).